الجدول رقم (٢٠) زيادة أعباء موظفي قسم التزويد بعد تطبيق نظام التزويد الإلكتروني

أعباء موظفي قسم التزويد	التكرار	النسبة
نعم	٣	٣٠٪
لا	٧	٧٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن ثلاث مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٣٠٪ أشارت إلى زيادة عبء العمل على موظفي قسم التزويد بعد تطبيق نظام التزويد الإلكتروني، وهذه النسبة تبين إضافة عبء جديد على العمل في كل من مكتبة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، وترى الباحثة أن تطبيق النظام الإلكتروني في إجراءات التزويد باستخدام شبكة الإنترنت سواء من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال الاتصال عن بعد Online network لطلب المواد من الباعة والناشرين أو من خلال استخدام نظام بروتوكول انتقال الملفات في التزويد file transfer protocol لاستلام العروض والمعلومات من الباعة والناشرين قد يمثل بالفعل عبئاً حقيقياً وإن كان على النسبة الأقل من العاملين في المكتبات، وهذا العبء قد يرجع إلى قلة التدريب التقني بالنسبة للعاملين؛ لذلك تدعو الحاجة إلى التدريب المستمر على استخدام الحاسب الآلي لرفع كفايتهم التقنية لإنجاز مختلف عمليات إجراءات التزويد الإلكتروني، حتى يتمكنوا من القيام بهذه العمليات بالمستوى المطلوب، أو ضرورة زيادة عدد موظفي القسم خاصة المتخصصين منهم في مجال الحاسب الآلي للقيام بعمليات التزويد الإلكتروني وتحمل بعض أعباء العمل لإنجاز المهام المطلوبة في التزويد بأسرع وقت وأقل جهد ممكن.

ويمكن القول بأن إدخال تقانة التزويد الإلكتروني إلى حيز العمل المكتبي وتطبيقها في إنجاز إجراءات التزويد قد يكون له أثره الإيجابي في الموظفين المسؤولين عن إنجاز تلك العمليات ،حيث إنه من المفترض تيسير أداء العمل وتحقيق السرعة والدقة

في إجرائه. كما يمكن القول بأن تأثير إدخال هذه التقانة أيضاً إلى المكتبات في الموظفين لا تقتصر على التخفيف من عبء العلم أو زيادته، بل إنها قد تتجاوز ذلك إلى حد البحث عن موظفين من تخصصات أخرى مثل الحاسبات الآلية لتنفيذ العمليات المحسبة.

وعلى الجانب الآخر من الجدول أشارت بقية مكتبات مجتمع الدراسة وعددها ٧ بنسبة ٧٠٪ إلى عدم زيادة عبء العمل على موظفي قسم التزويد. ويعد ذلك أمراً موضوعياً ومتوقعاً من الدراسة الحالية وإن كانت الصورة سوف تتغير حين يتم تطبيق التزويد الإلكتروني بمعناه الشامل مستقبلاً في المكتبات الجامعية السعودية. وترى الباحثة أن عدم زيادة عبء العمل حالياً قد يرجع إلى عدم تطبيق تقانة التزويد الإلكتروني في عمليات بناء وتنمية المجموعات الإلكترونية بتلك المكتبات التي أشارت إلى عدم زيادة عبء العمل.

وحول إعادة تحديد مسؤوليات موظفي قسم التزويد بعد إدخال تقانة التزويد الإلكتروني إلى حيز العمل بالمكتبات الجامعية السعودية قيد الدراسة، نجد بيان ذلك في الجدول رقم (٢١) التالي:

الجدول رقم (٢١) تحديد مسؤوليات موظفي قسم التزويد بعد تطبيق التزويد الإلكتروني

مسؤوليات موظفي قسم التزويد	التكرار	النسبة
نعم	٥	٥٠٪
لا	٥	٥٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

باستعراض الجدول رقم (٢١) يتضح أن خمساً من المكتبات المشاركة في الدراسة نسبتها ٥٠٪ قامت بإعادة تحديد مسؤوليات موظفي قسم التزويد بعد إدخال تقانة التزويد الإلكتروني، وهي مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة

الملك عبدالعزيز، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى. وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يرجع إلى تخصيص تلك المكتبات لقسم مستقل بذاته تتم فيه إجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية، وفي المقابل يتضح من الجدول نفسه أن بقية المكتبات وعددها ٥ لم تقم بإعادة تحديد مسؤوليات موظفي قسم التزويد بها بعد إدخال تقانة التزويد الإلكتروني.. وترجح الباحثة في أن يكون السبب في ذلك قد يرجع إلى أن إجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية تتم في قسم التزويد التقليدي ولم يخصص لها أقسام مستقلة كما في المكتبات الخمس السابقة، ويقوم بها موظفو القسم التقليدي ؛ إضافة إلى أنه قد لا يوجد توصيف وظيفي لاختصاصي التزويد الإلكتروني، الأمر الذي أدى إلى عدم تحديد المسؤوليات الجديدة لموظفي قسم التزويد الإلكتروني بالمكتبات الجامعية السعودية.

التزويد وتنمية المجموعات الإلكترونية:

تعد القضايا المرتبطة بالمعلومات الإلكترونية قضايا معقدة وجديدة وغير مألوفة. ومن أجل ذلك تحتاج القرارات المتصلة بإدارة وتنمية المقتنيات اهتماماً خاصاً وسياسة محددة. والجدول رقم (٢٢) يبين المكتبات التي اهتمت بإعداد سياسة موثقة لبناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية والمكتبات التي لا يوجد لديها سياسات مكتوبة لبناء وتنمية مقتنياتها.

الجدول رقم (٢٢) إعداد سياسة بناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية

وجود سياسة	التكرار	النسبة
نعم	٣	٣٠٪
لا	٧	٧٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن سبع مكتبات بنسبة ٧٠ ٪ ليس لديها سياسة مفصلة مكتوبة لبناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية بمكتباتها. وهذا مؤشر خطير، فما لم تكن هناك سياسة وتوجيه أساسي لبناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات الجامعية السعودية، فإن الأمل يتضاءل في بناء تلك المصادر، التي تحتاجها المكتبات فعلاً لخدمة مجتمعها على الوجه الأمثل، فوجود سياسة موثقة لتنمية المصادر الإلكترونية يعد ذا أهمية كبيرة لنجاح العمل في المكتبات، وهي لا تقل في أهميتها عن أهمية وجود سياسة موثقة أيضاً للمصادر المطبوعة، إذ إن المصادر الإلكترونية أصبحت محل اهتمام المكتبات بصفة عامة والمكتبات الجامعية بصفة خاصة ؛ لأن ذلك النوع من المكتبات يسعى سعياً حثيثاً لمواكبة تطورات التقانة في مجال المعلومات، كما يسعى أيضاً إلى تلبية احتياجات الباحثين من طلبة الدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس ممن لديهم اهتمامات علمية وبحثية متطورة من جانب معظم المكتبات المشاركة في الدراسة. إضافة إلى أنه قد تبين للباحثة من خلال الاتصال الهاتفي بمسؤولي قسم التزويد بتلك المكتبات عدم وجود سياسة موثقة لتنمية المصادر المطبوعة أصلاً، فكيف بالمصادر الإلكترونية، وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يرجع إلى أمور كثيرة منها النظرة السلبية من جانب بعض المكتبيين إلى سياسة تنمية المصادر سواء المطبوعة منها أم الإلكترونية، من أنها سياسة معرضة للتغيير. والاحتمال الآخر هو أن هذه السياسة تتطلب وجود معلومات عن مظاهر القوة ومواطن الضعف في المصادر، وعن المجتمع المستفيد من الخدمات المقدمة من قبل المكتبة، وما يمكن أن يطرأ على هذا المجتمع من تغيرات والموارد المحلية الأخرى المتوافرة في متناول هذا المجتمع، هذا إضافة إلى أن وجود مثل هذه السياسات يتطلب تفكيراً عميقاً وجهداً تحليلياً دقيقاً؛ لأن مثل هذه السياسات لابد وأن تكون مرنة بحيث يمكن تجاوبها مع المتغيرات التي تطرأ على مجتمع المستفيدين. وفي المقابل نجد

أن ثلاث مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٣٠٪ قد اهتمت بإعداد مثل هذه السياسة، وهي كل من مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، مكتبة جامعة الملك فيصل، التي أفادت بأنها في مرحلة الانتهاء من إعداد هذه السياسة، وترى الباحثة أن اهتمام مجتمع الدراسة بإعداد هذه السياسة قد يرجع إلى توافر الكوادر البشرية المدربة والقادرة على إعداد السياسة الخاصة بها في الوقت المناسب.

وبسؤال مجتمع الدراسة عن الأطراف المشتركة في عملية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، جاءت الإجابات على النحو التالي:

الجدول رقم (٢٣) الأطراف المشتركة في عملية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية

الأطراف المشتركة	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أعضاء هيئة التدريس	٥	٥٠٪	٢	٢٠٪	٣	٣٠٪	-	-
مسؤول التزويد	٤	٤٠٪	٣	٣٠٪	١	١٠٪	٢	٢٠٪
لجنة الاختيار	٣	٣٠٪	٤	٤٠٪	٢	٢٠٪	١	١٠٪
المستفيدون	٣	٣٠٪	١	١٠٪	٤	٤٠٪	٢	٢٠٪

من خلال الجدول رقم (٢٣) الذي يوضح الأطراف المشتركة في عملية اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، وجد أن نسبة ٥٠ ٪ من المكتبات المشاركة في الدراسة قد أعطت أهمية الاختيار في المرتبة الأولى لأعضاء هيئة التدريس، وهي تمثل أعلى نسبة وردت في الجدول، يليها في نفس المرتبة مسؤول التزويد بنسبة ٤٠ ٪ ثم كل من لجنة الاختيار، والمستفيدين بنسبة ٣٠ ٪، أما المرتبة الثانية فقد أعطت لجنة الاختيار أعلى نسبة ٤٠٪، يليها مسؤول التزويد (٣٠٪) ثم أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٢٠٪، يليها المستفيدون بأقل نسبة في هذه المرتبة ١٠٪، وفيما يخص المرتبة الثالثة من حيث أهمية

الأطراف المشتركة في الاختيار أيضاً، فقد أشارت المكتبات مجال الدراسة بنسبة ٤٠٪ للمستفيدين، وبنسبة ٣٠ ٪ لأعضاء هيئة التدريس، وبنسبة ٢٠٪ للجنة الاختيار، وأقل نسبة ١٠ ٪، أعطيت لمسؤول التزويد، وفيما يتعلق بالمرتبة الرابعة فقد أشارت مكتبات الدراسة بنسبة ٢٠٪ لمسؤول التزويد وبنفس النسبة للمستفيدين، وبأقل نسبة ١٠٪ أعطيت للجنة الاختيار، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فلم تشر تلك المكتبات إليها في المرتبة. نستنتج من الجدول السابق، أن أعلى نسبة في أهمية الاختيار لمصادر المعلومات الإلكترونية أشارت إليها مكتبات الدراسة كانت من نصيب أعضاء هيئة التدريس. ويجمع الباحثون[1] في مجال المكتبات والمعلومات على أن مسؤولية الاختيار تقع بالدرجة الأولى على عاتق مسؤول التزويد، حيث إنه ملم وذو معرفة بأدوات الاختيار ولديه الخبرة والممارسة العملية للقيام بهذه المهمة، خاصة وأن القضايا المرتبطة بالمعلومات الإلكترونية معقدة وجديدة وغير مألوفة، ومن أجل ذلك تحتاج القرارات المتصلة بإدارة وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية إلى نوع من الاهتمام الخاص، ومن هنا ترى الباحثة أن قضية تحديد مسؤولية الاختيار تعد من القضايا الحيوية ولا يمكن تحديد هذه المسؤولية إلا بعد الدراسة الواعية لاحتياجات المكتبة وظروفها، لذا من الضروري إعطاء مسؤولي التزويد الأهمية الأولى في الاختيار، فهو الأقدر على إدارة هذه العملية. أما بالنسبة لإعطاء هيئة التدريس النسبة الكبرى في أهمية الاختيار فهو أمر لا تتفق معه الباحثة، فقد يعزى الأمر في ذلك إلى أنه ليس لديهم الوقت الكافي للقيام بعمليات الاختيار لانشغالهم بالعملية التعليمية، لذا فالوضع الأمثل لعملية الاختيار في المكتبات الجامعية هو مشاركة مسؤولي التزويد مع أعضاء هيئة التدريس للقيام بهذه المهمة، فالتعاون بين هذين الطرفين يعتبر من الضروريات الملحة لتحقيق التكامل بينهما حيث إن مسؤول التزويد لديه خبرة بأدوات الاختيار، وإن أعضاء هيئة التدريس لديهم

(١) حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات.- ط٢. (د.م: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥م)، ٨٥.

دراية تامة بمتطلبات العملية التعليمية ومناهجها، ومعرفتهم باحتياجات البحث العلمي الجاري في الجامعات، يليها لجنة الاختيار على اعتبار أنها تمثل مجموعة من أعضاء الكليات بالجامعة تعمل على إقرار ما تم التوصل إليه من اختيارات لأعضاء هيئة التدريس والتي تأتي عادة إما نتيجة لمعرفتهم بقواعد بيانات معينة يوصون بها، أو بناء على قائمة بقواعد البيانات المتخصصة في مجالاتهم التي ترسل إليهم من قبل المسؤولين بأقسام التزويد وفقاً لتوقعاتهم للاستخدام في المستقبل، كما أنه لا يمكن إغفال دور المستفيدين في عملية الاختيار ولكن ليس بمستوى الأهمية والدرجة التي أعطيت لمسؤول التزويد، وعضو هيئة التدريس، ولجنة الاختيار، فالمستفيدون بالفعل يعتبرون عاملاً مؤثراً في الاختيار وتختلف المكتبات فيما بينها اختلافاً واضحاً في تحديد مسؤولية الاختيار وتنظيم عملية الاختيار، فمكتبات المؤسسات التعليمية عادة ما تميل لإشراك المستفيدين أكثر من غيرها.

ولمعرفة المصادر التي تعتمد عليها مكتبات الدراسة في التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية، فقد طرحت الباحثة سؤالاً على مجتمع الدراسة للكشف عن تلك المصادر، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢٤) المصادر التي يعتمد عليها في التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية

المصادر	التكرار	النسبة
الاتصال المباشر بالناشرين والموردين	١٠	٪١٠٠
قواعد البيانات القرصية التي يوفرها الناشرون والموردون المحليون	٨	٪٨٠
قواعد بيانات الناشرين على الإنترنت	٥	٪٥٠
الفهارس الإلكترونية	٤	٪٤٠
المراجعات في الدوريات العلمية الإلكترونية	٣	٪٣٠
الببليوجرافيات التجارية	١	٪١٠
الببليوجرافيات الوطنية	/	/
مصادر أخرى	٢	٪٢٠

يتضح من الجدول رقم (٢٤) أن المكتبات المشاركة في الدراسة بنسبة ١٠٠ ٪ تعتمد بالدرجة الأولى على وسيلة الاتصال المباشر بالناشرين والموردين المحليين لتزويدهم بمصادر المعلومات الإلكترونية، بينما تأتي نسبة الاعتماد على قواعد البيانات القرصية التي يوفرها الناشرون والموردون في الدرجة الثانية بنسبة ٨٠ ٪ أما قواعد بيانات الناشرين على الإنترنت فتأتي في الدرجة الثالثة، حيث تبلغ نسبة الاعتماد عليها من قبل مجتمع الدراسة ٥٠ ٪ يليها الفهارس الإلكترونية في الدرجة الرابعة ويعتمد عليها بنسبة ٤٠ ٪ ثم المراجعات في الدوريات العلمية الإلكترونية تأتي في الدرجة الخامسة من بين المصادر ويعتمد عليها بنسبة ٣٠ ٪، يليها في الدرجة السادسة الببليوجرافيات التجارية بنسبة ١٠٪، وهناك مصادر أخرى أشارت إليها بعض من عينة الدراسة بنسبة ٢٠ ٪ في كل من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك خالد، مثل بعض النشرات التعريفية بمصادر المعلومات الإلكترونية الخاصة ببعض الناشرين والموردين التي يوفرونها أحياناً.

نستنتج من الجدول رقم (٢٤) أن المكتبات المشاركة في الدراسة تعتمد على أكثر من مصدر في عملية التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية، وتتفاوت نسبة الاعتماد على تلك المصادر، حيث يلاحظ في الجدول أن أكثر المصادر التي يعتمد عليها من قبل مجتمع الدراسة هي وسيلة الاتصال المباشر بالناشرين والموردين، وقد يرجع السبب في ذلك إلى سهولة الاطلاع على قوائم وفهارس الناشرين والموردين خاصة المحليين منهم، الذين يحرصون على إصدار قوائم بما لديهم من مصادر معلومات مختلفة، والتي تعتبر لأي ناشر وسيلة من وسائل الدعاية والإعلان عن إصداراته وهي وسيلة رخيصة التكلفة إلى حد ما إذا ما تم مقارنتها بالوسائل الأخرى، يليها الاعتماد على قواعد البيانات القرصية ويمكن أن يعود الاختيار وتطوير مصادر المعلومات، حيث

يوجد الكثير من تلك القواعد التي تنتجها بعض الشركات التي تقوم بجمع أدلة الناشرين واختزانها على أقراص مدمجة ومن أشهرها:

- Global Books in print. (Bowker).
- Any book إنتاج شركة (Library Corporation).
- UL Rich Plus (Bowker).

وهذه القواعد تقدم تسهيلات وخدمات هائلة تساعد المكتبات في ممارسة هذه العملية بشكل أفضل وأسرع من السابق، فهي تسهل عملية البحث عن المواد المطلوبة، وتوفر البيانات اللازمة عن كل مادة، ومن ثم يتم طباعة قوائم بالمواد المطلوبة لإرسالها إلى الناشرين أو الموزعين آلياً أو بالطرق العادية من أجل توريدها إلى المكتبة الطالبة[1].

يليها قواعد بيانات الناشرين على الإنترنت حيث تحتوي الإنترنت على الكثير من قواعد البيانات الببليوجرافية الخاصة بالكثير من الناشرين على مستوى العالم، والدخول إلى تلك القواعد عملية من العمليات السهلة والتي لا تحتاج إلى تدريب ويمكن لأي مسؤول عن عمليات التزويد وبناء المجموعات البحث بتلك القواعد، إذ يكفي تتبع الأوامر والإشارات الخاصة بكل قاعدة تظهر على الشاشة فالناشرون الذين تتوافر بياناتهم الببليوجرافية على الإنترنت كثيرون ولا يمكن حصرهم فهم ناشرون من كل دول العالم. يلي ذلك فهارس المكتبات الإلكترونية وتحتوي الإنترنت أيضاً على الكثير منها مثل الفهارس التابعة للمكتبات الجامعية والبحثية في أمريكا مثل فهارس مكتبة الكونجرس والدول الأوربية مثل بريطانيا وبلجيكا والنمسا.

(١) عبدالله الشايع. الأقراص المدمجة CD-Rom في المكتبات ومراكز المعلومات، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج ٣، ع١، جمادى الآخرة ١٤١٨هـ ١٥٢.

المخصصات المالية:

يختلف تأثير وبناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية على ميزانيات المكتبات حسب الأسلوب الذي تتبعه المكتبة لتحديد مخصصات هذا النوع من المصادر، فهناك الكثير من المكتبات التي تلجأ إلى مخصصات مالية غير ثابتة مثل: أموال المنح والهبات والهدايا. ومن المعروف أن مثل هذه الأموال قد تصل إلى المكتبة في العام الحالي، ولا تصل في العام التالي، وفي المقابل نجد الكثير من المكتبات يعتمد على الميزانية السنوية الثابتة للمكتبة، أوتقوم بالاشتراكات في النسخ المطبوعة المقابلة للنسخ الإلكترونية، أو بفرض رسوم على المستفيدين من تلك المصادر.

وبناء على ذلك قامت الباحثة بالتعرف إلى كيفية تدبير المخصصات المالية للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية بالمكتبات الجامعية السعودية، بهدف الخروج بمؤشرات توضح أهمية المخصصات المالية في بناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢٥) المخصصات المالية لتوفير مصادر المعلومات الإلكترونية

المخصصات المالية	التكرار	النسبة
اعتماد مخصصات مالية لمصادر المعلومات ضمن ميزانية المكتبة	١٠	٪١٠٠
إلغاء الاشتراكات في النسخ المطبوعة التي يقل الإقبال عليها	/	/
إلغاء الاشتراكات في النسخ المطبوعة المقابلة للنسخ الإلكترونية	٢	٢٠
مصادر مالية أخرى	١٠	٪١٠٠

يتضح من خلال الجدول رقم (٢٥) أن مكتبات الدراسة (العشر) تعتمد في تدبير المخصصات المالية للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية على ميزانية المكتبة الثابتة التي يتم الحصول عليها سنوياً، وتصرف بنودها على ما تحتاجه المكتبة من تأمين كتب، ومراجع وأجهزة وأشياء أخرى كالأحبار، والأوراق والصيانة في بعض الوقت.

وفي الجدول أشارت مكتبتان بنسبة ٢٠٪ من مجتمع الدراسة إلى جانب اعتمادهما على الميزانية السنوية في تدبير المخصصات المالية للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية تم إلغاؤهما للاشتراكات في بعض النسخ الأجنبية المطبوعة المقابلة للنسخ الإلكترونية، على اعتبار أنها تعد ضمن الوسائل التي تساعد المكتبة في تغطية المخصصات المالية اللازمة لتوفير مصادر المعلومات الإلكترونية، وذلك في كل من مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز.

كما أشارت المكتبات المشاركة في الدراسة إلى اعتمادها على أسلوب جديد في تدبير تلك المخصصات المالية لتوفير أو إتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية، وهو ما يعرف بمشروع الاشتراك الجماعي للجامعات السعودية في قواعد البيانات الإلكترونية الذي بدأت فكرته في شهر صفر من عام ١٤٢٤هـ والذي يهدف إلى تفعيل عمليات التعاون المشترك بين الجامعات وترشيد الإنفاق ورسم السياسة العامة للاشتراك في قواعد البيانات على مستوى الجامعات السعودية، وتوحيد الجهود في هذا المجال وإتاحة أكبر عدد ممكن من مصادر المعلومات الإلكترونية لجميع منسوبي الجامعات المشاركة والذي قامت عمادة شؤون المكتبات في مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود بتنفيذ خطواته، ومخاطبة الجامعات في كل عام عن طريق وزارة التعليم العالي، لتحديد احتياجات كل جامعة من قواعد البيانات، ومن ثم يحدد عدد الجامعات الراغبة في الاشتراك في كل قاعدة بيانات على حدة، ثم بعد ذلك تطلب عروض من الشركات المزودة لخدمات قواعد البيانات بناء على عدد الجامعات ويفاضل بين العروض ويتم اعتماد الأفضل، وتخول الشركة الفائزة بتغطية وتأمين اشتراكات الجامعات مع بداية كل عام ميلادي[1].

(١) عبدالعزيز إبراهيم العمران. التكتلات المكتبية

Online available at http:www.libsector.idesc.gov.eg./bulletin/october,2005/3.htm

تختلف الجهات التي تعنى بإجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية من مكتبة إلى أخرى، ففي حين تكلف بعض المكتبات قسم التزويد بهذه المهمة، نجد مكتبات أخرى تكلف بها قسم التزويد التقليدي، وفي أحيان كثيرة تتم العملية في قسم مستقل بذاته، وفي مكتبات الجامعات السعودية موضوع الدراسة يختلف الأمر في بعضها عن البعض الآخر ويكشف الجدول التالي ذلك الواقع.

الجدول رقم (٣٦) الجهات التي تعنى بالتزويد الإلكتروني

القسم	التكرار	النسبة
قسم مستقل بذاته	٥	٥٠٪
قسم التزويد التقليدي	٥	٥٠٪
قسم آخر	/	/
المجموع	١٠	١٠٠٪

ويشير الجدول رقم (٣٦) إلى اختلاف الجهات التي تخصصها المكتبات الجامعية المشاركة في الدراسة لإجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية، حيث أشارت خمس مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٥٠٪ إلى تخصيص قسم مستقل بذاته، تتم فيه إجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية، وذلك في كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة أم القرى، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود. التي بدأت تلك الإجراءات في قسم الدوريات في بداية الأمر إلى أن تم تخصيص قسم مستقل بذاته للقيام بمهمة التزويد الإلكتروني.

ويتضح من الجدول أن خمس مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٥٠٪ تتم فيها إجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية من خلال قسم التزويد التقليدي، وذلك في كل من مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة الطائف، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وفي محاولة من الباحثة للتعرف إلى ما إذا كان قد حدث أي تأثير على عمليات الاقتناء للمصادر المطبوعة بعد توافر المصادر الإلكترونية بالمكتبات المشاركة في الدراسة، فقد حصرت في الجدول (٢٦) نسبة التأثر سواء بالزيادة أو بالنقص أو عدم التأثر والجدول التالي يعكس واقع ذلك التأثر.

الجدول رقم (٢٧) تأثر عمليات الاقتناء للمصادر المطبوعة بعد توافر المصادر الإلكترونية

تأثر المصادر المطبوعة باقتناء المصادر الإلكترونية	التكرار	النسبة
زادت	/	/
انخفضت	٢	٢٠٪
لم تتأثر	٨	٨٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

باستعراضنا للجدول رقم (٢٧) يتضح أنه لم يحدث أي زيادة في عمليات اقتناء مصادر المعلومات المطبوعة بعد توافر مصادر المعلومات الإلكترونية بالمكتبات المشاركة في الدراسة، بل قابل عدم الزيادة في المصادر المطبوعة انفخاض في اثنتين من المكتبات المشاركة في الدراسة بنسبة ٢٠ من المصادر المطبوعة وذلك في كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وترى الباحثة أن السبب في ذلك قد يرجع إلى توجيه كل من المكتبتين الجزء الأكبر من موازنتيهما لاقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية، ووفقاً للمعلومات الواردة في التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك عبدالعزيز[1]، فقد قامت مكتبة الجامعة ابتداءً من عام ١٩٩٥/٩٤م بإلغاء جميع اشتراكاتها في النسخ المطبوعة من الدوريات الأجنبية المطبوعةولم يبق منها سوى ثلاث دوريات متخصصة في مجال الطب؛ إضافة إلى إلغاء الكشافات والمستخلصات والأدلة ،حيث قامت المكتبة أيضاً بإلغاء جميع

(١) جامعة الملك عبدالعزيز. التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات للعام الجامعي ١٩٩٤/١٩٩٥م (جامعة الملك عبدالعزيز: ١٩٩٥م)، ٢١.

اشتراكاتها في تلك المراجع باللغات الاجنبية، باستثناء أربعة منها فقط، مستعيضة عنها بما وفرته من الاشتراك في قواعد البيانات الببليوجرافية، وقواعد المعلومات التي تشتمل على المستخلصات والكشافات على الخط المباشر، وتأمين النصوص الكاملة للمقالات التي لا تتوافر في المكتبة عن طريق المكتبة البريطانية، وبذلك انخفض عدد الاشتراكات في المصادر الأجنبية المطبوعة عما كانت عليه في الأعوام السابقة، وذلك لتوجه المكتبة نحو الاشتراك في المصادر الإلكترونية المختلفة.

أما مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، فقد قامت بإلغاء اشتراكاتها أيضاً في النسخ المطبوعة من المصادر منذ عام ١٩٩٥م لإتاحتها في الشكل الإلكتروني عن طريق الاشتراك في قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر، وذلك لأسباب مالية حسب إفادة المسؤول بقسم التزويد من خلال المقابلة الهاتفية التي أجرتها الباحثة معه، ولعل ذلك هو السبب في تقليص المكتبتين اشتراكاتهما في المصادر المطبوعة حتى يمكن توفير الميزانية اللازمة لاقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية للمستفيدين.

وعلى الجانب الآخر من الجدول يتضح أن ثماني من المكتبات المشاركة في الدراسة أفادت بعدم تأثر عمليات الاقتناء لمصادر المعلومات المطبوعة بمكتباتها، ونرجع الباحثة أن يكون السبب في ذلك يرجع إلى عدم قيام تلك المكتبات بإلغاء المصادر المطبوعة التي لها مقابل من المصادر الإلكترونية.

الجدول رقم (٢٨) هل تواصل المكتبة شراء النسخ المطبوعة بعد توفير مثيلاتها من المصادر الإلكترونية؟

شراء النسخ المطبوعة بعد توفير النسخ الإلكترونية	التكرار	النسبة
نعم	٨	٨٠٪
لا	٢	٢٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

وحول السؤال عما إذا كانت المكتبة تواصل شراء النسخ المطبوعة بعد توفير مثيلاتها من المصادر الإلكترونية، أجابت مكتبتان بنسبة بلغت ٢٠ بتوقفها عن شراء النسخ المطبوعة التي يتوافر مثيل لها في الشكل الإلكتروني، وذلك في كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

وعلى الجانب الآخر فقد أجابت ثماني مكتبات من مجتمع الدراسة وبنسبة ٨٠٪ بأنها مازالت تواصل شراء النسخ المطبوعة بعد توفير مثيلاتها من المصادر الإلكترونية، وذلك في كل من مكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الطائف، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود.

وحاولت الباحثة معرفة الأسباب التي تدفع تلك المكتبات إلى مواصلة شراء النسخ المطبوعة بعد توافر النسخ الإلكترونية والجدول التالي يوضح تلك الأسباب.

الجدول رقم (٢٩) أسباب شراء النسخ المطبوعة بعد توفير مثيلاتها من المصادر الإلكترونية

الأسباب / المكتبات	تفضيل المستفيدين النسخ المطبوعة (١)	عدم وجود العدد الكافي للموظفين المؤهلين (٢)	عدم توافر أجهزة كافية لتقديم المصادر (٣)	الخوف من توقف افتاء المصادر الإلكترونية (٤)	أسباب أخرى
مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	✓	✓	✓		-
مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود	✓	✓	✓	✓	-
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	✓	✓	✓		-
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن					-
جامعة الملك عبدالعزيز					-
مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى	✓	✓	✓		-
جامعة الملك فيصل بالأحساء	✓	✓		✓	-
جامعة طيبة	✓	✓	✓		-
جامعة الملك خالد	✓	✓	✓		-
جامعة الطائف	✓	✓	✓		-
المجموع	٨	٨	٧	٢	-
النسبة	٨٠٪	٨٠٪	٧٠٪	٢٠٪	

يتضح من الجدول رقم (٢٩) اختلاف أسباب مواصلة شراء النسخ المطبوعة بعد افتاء مثيلاتها من المصادر الإلكترونية في ثماني مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٨٠٪ ويمكن عرض نتائج الجدول على النحو التالي:

١- أشارت مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى ثلاثة أسباب تدفعها لمواصلة شراء النسخ المطبوعة، وهي: تفضيل المستفيدين للنسخ المطبوعة، عدم

توافر أجهزة كافية لتقديم المصادر الإلكترونية، عدم وجود العدد الكافي للموظفين المؤهلين.

٢. أشارت مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود إلى أربعة أسباب هي: تفضيل المستفيدين للنسخ المطبوعة، الخوف من توقف اقتناء المصادر الإلكترونية، عدم توافر أجهزة كافية لتقديم المصادر الإلكترونية، عدم وجود العدد الكافي من الموظفين المؤهلين، وأضافت سبباً آخر هو أن جميع المصادر المقتناة والتي يحتاج إليها المستفيدون ليست متوافرة في الشكل الإلكتروني.

٣. أشارت مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة إلى أربعة أسباب هي: تفضيل المستفيدين للنسخ المطبوعة، عدم توافر أجهزة كافية لتقديم المصادر الإلكترونية، عدم وجود العدد الكافي من الموظفين المؤهلين لتقديم خدمات المصادر الإلكترونية، كما أضافت سبباً آخر هو أن جميع المصادر ليست متوافرة في الشكل الإلكتروني، بالإضافة إلى عدم توافر ما يحتاج إليه المستفيدون باللغة العربية.

٤. أشارت مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى إلى ثلاثة أسباب هي: تفضيل المستفيدين للنسخ المطبوعة، عدم توافر أجهزة كافية لتقديم المصادر الإلكترونية، عدم وجود العدد الكافي من الموظفين المؤهلين.

٥- أشارت مكتبة جامعة الملك فيصل بالأحساء إلى ثلاثة أسباب هي: تفضيل المستفيدين للنسخ المطبوعة، الخوف من توقف اقتناء المصادر الإلكترونية، عدم وجود العدد الكافي للموظفين المؤهلين.

٦- أشارت ثلاث مكتبات وهي كل من مكتبة طيبة، ومكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة جامعة الطائف، إلى ثلاثة أسباب هي: تفضيل المستفيدين للنسخ

المطبوعة، عدم توافر أجهزة كافية لتقديم المصادر الإلكترونية، عدم وجود العدد الكافي من الموظفين المؤهلين.

لم تشر كل من مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز إلى أي من تلك الأسباب، وذلك لقيامهما بإلغاء النسخ المطبوعة بعد توافر النسخ الإلكترونية، وذلك واضح كما في الجدول رقم (٢٨).

نستنتج من الجدول رقم (٢٩) أن السبب رقم (١) وهو تفضيل المستفيدين للنسخ المطبوعة قد حظي بأكبر نسبة ٨٠٪ من بين الأسباب التي تدفع معظم المكتبات المشاركة في الدراسة لمواصلة شرائها للنسخ المطبوعة من المصادر المقتناة بعد توافر النسخ الإلكترونية منها، وقد يرجع السبب في ذلك إلى سهولة تداول الشكل المطبوع والاطلاع عليه. وترى الباحثة أنه لابد أن يكون لمكتبات الدراسة دور كبير في تدريب المستفيدين على استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، وذلك من خلال تنظيم برامج تدريبية حول استخدام تلك المصادر، سواء باتباع أساليب التدريب الفردي أو الجماعي. وتشير المعلومات التي حصلت عليها الباحثة من خلال التقارير السنوية لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن[١][٢][٣][٤]، بأنها الجهة الأكثر اهتماماً بتنظيم برامج تدريبية حول استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية، فقد بدأ اهتمامها مع بداية إدخال خدمة الأقراص المدمجة إليها، وحتى الآن، فهي تعمل كجهة رسمية على تدريب جميع المستفيدين من مصادر المعلومات الإلكترونية سواء من داخل الجامعة

(١) King fahd university of petroleum and minerals- kfupm Library annual report, 1991, 1992, p. 7.

(٢) Ibid, (1992-1993 14.

(٣) Ibid, (1994), 1

(٤) Ibid, (1995), 11.

نفسها، أو المستفيدون من جهات رسمية أخرى، وقد تبنت أساليب كثيرة للتدريب منها الفردي ومنها الجماعي، فقامت بتقديم دورة تدريبية عام ١٩٩١ -١٩٩٢م في الفترة من ٧ -١١ديسمبر تحت عنوان "استخدامات تقنية الأقراص المدمجة في المكتبات ومراكز المعلومات" وتم تدريب ٢٠ شخصاً من معهد البحوث بالجامعة على استخدام الأقراص المدمجة، والثانية في الفترة من ٢٣ -٢٧ مايو تحت عنوان "خدمات المراجع والمعلومات المتطورة" وفي عام ١٩٩٢ -١٩٩٣م قامت المكتبة بتدريب ١٣ عضو هيئة تدريس على كيفية البحث في قاعدة البيانات Mathsci بعد أن اشتركت فيها المكتبة، وفي نوفمبر ١٩٩٤م تم تنظيم دورة تدريبية عن استرجاع المعلومات من القرص المدمج، وفي عام ١٩٩٥م اشتركت المكتبة في قاعدة بيانات Bpo، وبناء على ذلك تم تدريب بعض المستفيدين على استخدامها من خلال تنظيم المكتبة لبعض الحلقات التدريبية ضم كل منها ثلاثين شخصاً، إضافة إلى حلقات للنقاش ضمت ١٠٠٠ من المستفيدين من قاعدة البيانات، وقد تم إجراء ١٥٧ تدريباً في شكل منفرد أو جماعي لأعضاء هيئة التدريس على استخدام قواعد البيانات للنص الكامل، كما تم إنجاز برنامج تدريبي مشترك مع أرامكو The Aramco College Proparatory Center، تم فيه تدريب ٣٤٠ طالباً إضافة إلى هيئة أعضاء التدريس على استخدام خدمات قواعد بيانات الحاسب الآلي، ومن ذلك كشافات الأقراص المدمجة والموسوعات ذات الوسائط المتعددة.

أما فيما يتعلق بمكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، فقد أشارت المعلومات التي حصلت عليها الباحثة من خلال التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات للعام الدراسي ١٤٢٥ -١٤٢٦هـ[1] أن المكتبة قامت بتنفيذ دورات تدريبية كثيرة حول استخدام قواعد البيانات على شبكة الإنترنت، منها دورة في شهر رمضان لثلاثة من المستفيدين وأخرى

(١) جامعة الملك عبدالعزيز. التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات للعام الجامعي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ)، جامعة الملك عبدالعزيز: ١٤٢٦هـ)، ٦.

في شهر ذي الحجة من العام نفسه لخمسة من المستفيدين. كما قامت بتنفيذ دورات كثيرة لبعض من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين بجميع كليات الجامعة حول استخدام قواعد البيانات المختلفة.

كذلك نستنتج من الجدول السابق أن السبب الثاني وهو عدم توافر العدد الكافي من الموظفين المؤهلين قد احتل نسبة ٨٠٪ أيضاً، وهذه نسبة عالية جداً أشارت إليها المكتبات المشاركة في الدراسة وتشير إلى إضافة عبء جديد على معظم مكتبات الدراسة يتمثل في ضرورة زيادة عدد الموظفين المتخصصين أو تدريب الموظفين الحاليين حتى يتمكنوا من تقديم خدمات المعلومات الإلكترونية بالمستوى المطلوب، وقد أشارت المعلومات التي حصلت عليها الباحثة من خلال المقابلات الهاتفية التي أجرتها مع بعض الموظفين القائمين بتلك الخدمات، أنه لم يتم تدريبهم بشكل رسمي عند بداية إدخال خدمات قواعد البيانات الآلية، بل قام الموظفون بتدريب أنفسهم تدريباً ذاتياً، ولم يكن ذلك التدريب كافياً من وجهة نظرهم، وأنهم في حاجة إلى تنظيم دورات مكثفة لتدريبهم على القيام بتقديم تلك الخدمات بفاعلية أكبر، إلى جانب حاجتهم إلى ورش عمل ودورات عن أحدث تطورات تقانة الحاسب الآلي، كما أشارت المعلومات التي حصلت عليها الباحثة من خلال الاتصال الهاتفي الذي أجرته مع عميد شؤون المكتبات بمكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود أن مكتبة الجامعة تعمل جادة على توفير فرص التدريب للموظفين سواء داخل المكتبة أو خارجها، وذلك عن طريق مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ومعهد الإدارة العامة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومعهد الفيصل لتنمية الموارد البشرية؛ إضافة إلى حضورهم ورش العمل التي تقدمها مؤسسات النشر الإلكتروني سواء داخل المكتبات وخارجها، للاطلاع على أحدث التطبيقات الحاسوبية.

وترى الباحثة أنه من الخطأ اعتبار عدم تأهيل الموظفين معوقة تقف أمام المكتبات الجامعية في دولة مثل المملكة العربية السعودية، التي تبذل جهوداً دائمة في سبيل تنمية وتطوير الموارد البشرية، فمثل ذلك كان بالإمكان تلافيه منذ البدء في وضع خطة تقانة الحاسب الآلي في المكتبات الجامعية السعودية والعمل على تدريب الموظفين لرفع كفاياتهم في استخدام الحاسب الآلي، كما تستطيع تكليف أعضاء هيئة التدريس بوضع برنامج تدريبي تكلف به المؤسسات التعليمية كالجامعات نفسها لتدريب الموظفين في المكتبات الجامعية.

أما فيما يخص السبب رقم (٣) فقد مثل نسبة ٧٠٪ أشارت إليه معظم المكتبات المشاركة في الدراسة، وهو عدم توافر الأجهزة الكافية لتقديم خدمة مصادر المعلومات الإلكترونية، وترى الباحثة أن هذا السبب أيضاً كان بالإمكان تلافيه منذ بدء إدخال تقانة الحاسب الآلي، في المكتبات المشاركة في الدراسة فمن المفترض تحديد عدد الأجهزة التي تغطي احتياجات المستفيدين من خلال عمل دراسة لمجتمع المستفيدين بكل مكتبة جامعية، ودراسة التوقعات المستقبلية للزيادة. حتى لا تواجه تلك المكتبات مثل هذه المواقف.

السبب رقم (٤) قد مثل نسبة ٢٠٪ وهو الخوف من توقف اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية، كان أهم الأسباب التي أشار إليها المسؤول بقسم التزويد بمكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود. وترى الباحثة أن الخوف من توقف اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية، ليس مبرراً لشراء النسخ المطبوعة بعد توفير مثيلاتها من النسخ الإلكترونية، إذ أن العمل لا يقع تحت طائلة المشاعر (الخوف) خاصة وأن عالم المكتبات والمعلومات مقبل على الزيادة في التطوير وليس النكوص إلى الخلف.

أحدثت تقانة النشر الإلكتروني تأثيرات متعددة على بناء وتنمية المجموعات بالمكتبات بشكل عام، وقد قامت الباحثة بسؤال المسؤولين عن المكتبات المشاركة في الدراسة عن نوع تأثير النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات بمكتباتهم،

واتضح من الإجابات أنواع مختلفة من التأثير على عمليات البناء للمجموعات، ويعكس الجدول التالي إجابات مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (٣٠) تأثير نوع النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات

نوع التأثير	التكرار	النسبة
زيادة عدد المصادر الإلكترونية	١٠	١٠٠٪
تناقص عدد المصادر المطبوعة	٣	٣٠٪
تجميد الشراء للمصادر المطبوعة	١	١٠٪
استبعاد النسخ المطبوعة المقابلة للنسخ الإلكترونية من الأرفف	٥	٥٠٪
إلغاء الاشتراكات في النسخ المطبوعة التي يقل الإقبال عليها	٦	٦٠٪
تغيير في سياسات التزويد	٨	٨٠٪
أسباب أخرى	١	١٠٪

باستعراضنا الجدول رقم (٣٠) يتضح تأثير النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات في المكتبات المشاركة في الدراسة، حيث أشارت ١٠ مكتبات من مجتمع الدراسة بأن النشر الإلكتروني أدى إلى زيادة عدد مقتنياتها من مصادر المعلومات الإلكترونية، وهذا مؤشر جيد يدل على توجهات تلك المكتبات نحو تقانة مصادر المعلومات الإلكترونية وتوفيرها للمستفيدين بشكل كبير يخدم أهداف العملية التعليمية وتوجهات البحث العلمي المتزايدة بمكتبات الجامعات السعودية، بينما أشارت ٣ مكتبات بنسبة ٣٠ ٪ من مجتمع الدراسة إلى تناقص عدد المصادر المطبوعة بمكتباتها بسبب اقتناء مصادر المعلومات الإلكترونية، وترجع الباحثة في أن السبب في ذلك قد يرجع إلى بداية إدخال تقانة الأقراص المدمجة في بعض مكتبات الدراسة وقيام تلك المكتبات بإلغاء اشتراكاتها في النسخ المطبوعة، والدرويات الأجنبية التي يتوافر مقابل إلكتروني منها بالمكتبات، خاصة في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كما أشارت مكتبة واحدة بنسبة ١٠٪ إلى أن النشر

الإلكتروني قد يؤدي إلى تجميد الشراء للمصادر المطبوعة، كذلك أشارت ٥ مكتبات بنسبة ٥٠٪ إلى أن النشر الإلكتروني أدى إلى استبعاد النسخ المطبوعة المقابلة للنسخ الإلكترونية من الأرفف، وذلك لتوفير الحيز المكاني، وهناك ٦ مكتبات بنسبة ٦٠٪ أشارت أيضاً إلى أن للنشر الإلكتروني تأثيراً على النسخ المطبوعة، فقد يؤدي إلى إلغائها خاصة النسخ التي يقل الإقبال عليها من قبل المستفيدين؛ لتوفير الميزانية لشراء المقابل لها من المصادر الإلكترونية، كما أشارت ٨ مكتبات بنسبة ٨٠٪ بأن النشر الإلكتروني بالضرورة سيؤدي إلى تغيير في سياسات التزويد بمصادر المعلومات في المكتبات بشكل عام، كما أضافت مكتبة واحدة بنسبة (١٠٪) سبباً آخر من أسباب تأثير النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات في المكتبات الجامعية أنه يؤدي إلى توفير الحيز المكاني، وحل مشكلة ضيق المبنى الذي تعاني منه بعض المكتبات بسبب تكدس المصادر المطبوعة. وهذا مؤشر جيد يدل على تفهم المسؤولين عن إدارة المجموعات بإيجابيات وسلبيات تقانة النشر الإلكتروني من حيث تأثيرها في بناء وتنمية المجموعات، والتعرف إلى الثغرات التي يمكن أن تؤدي إلى فشل عمليات البناء.

وبسؤال مكتبات الدراسة عن مؤسسات النشر الإلكتروني المحلية التي تتعامل معها للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية، تضمن الجدول رقم (٣١) الإجابات التالية:

الجدول رقم (٣١) مؤسسات النشر الإلكترونية المحلية التي تتعامل معها مكتبات الدراسة

أنماط المؤسسات	التكرار	النسبة
مورد	١٠	١٠٠٪
ناشر	/	/
موزع	٤	٤٠٪

يتضح من الجدول رقم (٣١) أن المكتبات الجامعية السعودية في الغالب تتعامل مع موردين وموزعين محليين لمصادر المعلومات الإلكترونية، وهم كالتالي:

١ -شركة النظم العربية المتطورة، وهي مورد ممثل للكثير من الناشرين العاملين في مجال توفير الأقراص المدمجة، تتيح للمكتبات الجامعية عينة الدراسة الاشتراك في قواعد البيانات القرصية من جهة واحدة بدلاً من التعامل مع أكثر من ناشر وتوفر خدمات الاتصال المباشر بقواعد البيانات العالمية عبر شبكات تبادل المعلومات، وخدمات الاشتراك في قواعد البيانات العالمية على أقراص الليزر في شتى العلوم والمعارف الإنسانية.

٢ -شركة تنمية التعليم للتجارة المحدودة (إيديوتك)، أشار أربعة من مجتمع الدراسة بنسبة ٤٠٪ هم كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، بأن الشركة تزودهم بمجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية من المراجع الرقمية، والمجلات، والنشرات، والمطبوعات.

٣ -شركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية (ضوئيات) ويتعامل معها ثلاث مكتبات من عينة الدراسة وهي كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك فيصل بالأحساء، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وتزودها بخدمات قواعد البيانات العالمية الببليوجرافية منها والنصية على هيئة أقراص ضوئية.

٤ -مؤسسة الرقطان التجارية ويتعامل معها كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن،

ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، وتعتبر هذه المؤسسة الوكيل الحصري لشركة handing services بالولايات المتحدة الأمريكية، والموزع الحصري لمنتجاتها في المملكة العربية السعودية، توفر للمكتبات الجامعية أكبر قاعدة بيانات هندسية وتقنية في العالم، بالإضافة إلى قواعد البيانات الخاصة بهيئة المواصفات والمقاييس الأمريكية.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٣١) أن المكتبات الجامعية السعودية تتعامل مع أكثر من جهة للحصول على مصادر المعلومات الإلكترونية، وهذا مؤشر جيد يمثل اتجاهاً إيجابياً نحو رغبة مكتبات الدراسة في تنويع مقتنياتها من مصادر المعلومات الإلكترونية، وخلق مجالاً للتنافس بين الموردين والموزعين، الأمر الذي يقلل من الأسعار، ويوفر للمكتبات خدمات وتسهيلات من الموردين والموزعين المتنافسين.

يتوقف التعامل مع الناشرين والموردين كمصادر للتزويد على كثير من العوامل التي تعد معايير يتم على أساسها اختيار التعامل معهم، منها السرعة في التوريد، ونسبة التخفيض التي يمنحونها، والخدمات التي يقدمونها، وغير ذلك من العوامل المؤثرة. وبينما يحرص القائمون بأقسام التزويد على التعرف إلى هؤلاء الموردين والناشرين النشطين في مجالات اهتمامهم، فإن قرار اختيار التعامل مع مورد ما أو ناشر، عادة ما يكون قراراً يختلف من مكتبة إلى أخرى.. وفي محاولة للتعرف إلى أهم المعايير التي تقوم المكتبات الجامعية السعودية على أساسها بالمفاضلة عند اختيار الناشرين والوكلاء والموردين لمصادر المعلومات الإلكترونية، وجدت الباحثة أن المفاضلة بينهم تتم وفقاً لمعايير تختلف في عددها ودرجة أهميتها من مكتبة إلى أخرى، كما هو موضح بالجدول رقم (٣٢)

الجدول رقم (٣١) معايير اختيار الموردين والناشرين

معايير		الترتيب ١	الترتيب ٢	الترتيب ٣	الترتيب ٤	الترتيب ٥	الترتيب ٦	الترتيب ٧	الترتيب ٨	الترتيب ٩	الترتيب ١٠
مصادر المعلومات	ك										
	التكرار										
الخدمات الإضافية	ك										
	التكرار										
خدمات ما بعد البيع	ك										
	التكرار										
الخدمات المالية	ك										
	التكرار										
السمعة في التوريد والتزويد للمصادر	ك										
	التكرار										
السرعة في التوريد	ك										
	التكرار										
سمعة الناشر في السوق	ك										
	التكرار										
الثقة	ك										
	التكرار										
الشهرة	ك										
	التكرار										
التخفيض المقدم للمصادر	ك										
	التكرار										
موقع الناشر الإلكتروني	ك										
	التكرار										

من الملاحظ في الجدول رقم (٣٢) أن معايير المفاضلة التي يتم على أساسها اختيار الناشرين والموردين الذين تتعامل معهم المكتبات المشاركة في الدراسة لتوفير مصادر المعلومات الإلكترونية، أنه ليس هناك معايير موحدة لذلك، وأنها تختلف فيما بينها في عدد ودرجة أهميتها من مكتبة إلى أخرى، وقد جاءت اختيارات مجتمع الدراسة لها بحسب أهميتها على النحو التالي:

١ -احتل معيار نوعية المصادر الإلكترونية المرتبة الأولى بنسبة ٨٠٪ من بين المعايير التي يتم على أساسها المفاضلة عند اختيار الناشرين والموردين لمصادر المعلومات الإلكترونية، وهذه أكبر نسبة أشارت إليها المكتبات المشاركة في الدراسة، في كل من مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة الملك عبد العزيز ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة أم القرى، وترى الباحثة أن ارتفاع نسبة هذا المعيار قد ترجع بسبب رغبة تلك المكتبات في اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية المعدة بكفاءة عالية، ودقيقة، ومتوازنة، ومتوافقة مع تخصص الكليات بالجامعة، وأيضاً مقدمة بطريقة منهجية منطقية حديثة بقدر المستطاع، وذلك لما تتمتع به هذه النوعية من المصادر من مميزات جعلت عملية الإفادة من هذا النوع من المكتبات ومما تقتنيه من مصادر المعلومات أكثر فاعلية وأكثر مرونة.

٢ -احتل معيار التكلفة المالية المرتبة الثانية بنسبة ٧٠٪ من بين المعايير التي أشارت إليها كل من، مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة جامعة طيبة.

وترى الباحثة أن القيمة المالية لابد أن تؤخذ في الحسبان عند اختيار مصادر المعلومات سواء الإلكترونية منها أو التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالأسعار والحسم المتاح، فاقتناء قواعد البيانات يكلف الكثير من الأموال التي تؤثر سلباً على الميزانية المخصصة لشراء تلك القواعد.

٣ -أما ثالث تلك المعايير أهمية لدى المكتبات المشاركة في الدراسة فهو معيار الشهرة، إذ بلغت نسبة الإشارة إليه ٥٠ ٪ لدى كل من مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وترى الباحثة أن مسؤولي التزويد بالمكتبات أو مراكز المعلومات الذين تقع على عاتقهم مسؤولية عبء اقتناء واختيار أي نوع من أنواع الإنتاج الفكري، أنهم بحاجة إلى التعرف إلى مجتمع الناشرين بدقة وأمانة، إضافة إلى حاجتهم إلى وجود معيار يضع لهم الناشر في ميزان للمفاضلة، فسمعة الناشر الذي يملك تاريخاً عريقاً سواء داخل البلد أو خارجها، تعد من العوامل المهمة والجذابة التي تدفع بالقائمين على الاختيار للتعامل معه وتفضيله أحياناً على غيره من الناشرين.

٤ -بالنسبة لأقل المعايير أهمية في اختيار الناشرين والموردين لدى المكتبات المشاركة في الدراسة هو معيار الثقة بالناشر إذ بلغت نسبة الإشارة إليه ٤٠٪ لدى كل من مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة الطائف، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وبما أن الناشر يعد الطرف الرابع في حلقات النشر التي يمثلها المؤلف، والطابع والموزع، أو أنه كما قال شعبان خليفة[1] "هو الذي يدير حلقات النشر برمتها، وموقعه منها في القلب أو المركز، فلابد

(1) شعبان عبدالعزيز خليفة. مرجع سابق، ١٤٩.

أن يوصف بالثقة، فالثقة بالناشر معيار مهم يحسب حسابه في ميزان معايير المفاضلة عند اختيار الناشرين.

٥ -أما باقي المعايير فقد اختلفت درجة أهميتها من مكتبة إلى أخرى، وبنسب متفاوتة وضئيلة، أشارت إليها المكتبات المشاركة في الدراسة، كل حسب وجهة نظره.

وترى الباحثة أن مؤشرات المعايير التي يتم على أساسها اختيار الموردين والناشرين لمصادر المعلومات الإلكترونية التي اتبعتها المكتبات المشاركة في الدراسة إيجابية بدرجة جيدة، فمعيار النوعية لمصادر المعلومات الإلكترونية، ومعيار التكلفة المالية، ومعيار الشهرة، والثقة بالناشر تعد بالفعل من أهم المعايير الموضوعية التي قد تؤثر في المفاضلة عند اختيار الناشرين أو الموردين لتلك المصادر، خاصة الصادرة عن أكثر من ناشر.

في هذا الجزء من الدراسة نناقش المجموع الكلي لعدد من قواعد البيانات الإلكترونية التي تقتنيها مكتبات الدراسة حالياً.

الجدول رقم (٣٣) العدد الكلي لقواعد البيانات الإلكترونية بمكتبات الدراسة

المكتبات	عدد قواعد البيانات الإلكترونية
مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٤٢
مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة	٣٤
مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض	٣٠
مكتبة الملك عبدالله بن عبد العزيز بجامعة أم القرى	٢٢
مكتبة جامعة الطائف	٢٠
مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٧
مكتبة جامعة الملك فيصل	١٤
مكتبة جامعة طيبة	١٢
مكتبة جامعة الملك خالد	٨
مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	٢
المجموع	٢٠١

يتضح من الجدول رقم (٣٣) أن المجموع الكلي لقواعد البيانات الإلكترونية التي تقتنيها مكتبات الدراسة حالياً بلغ (٢٠١) قاعدة بيانات، وقد توافر أكبر عدد منها بمكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، حيث بلغت (٤٢) قاعدةبيانات، وتمثل ٢٠ ٪ من المجموع الكلي لمقتنيات المكتبات المشاركة في الدراسة ككل، وقد يعزى ذلك إلى أن مكتبة جامعة الملك فهد تخدم مؤسسة علمية كبرى ذات تخصصات علمية مختلفة من أبرزها تخصصات العلوم والتقنية ومن بين تلك القواعد قاعدة بيانات web of knowledge ful، وقاعدة بيانات abi/inform global، وقاعدة Academic search premier، وقاعدة Georef، وقاعدة Science Direct، وقاعدة Ulrich web، وقاعدة bip/gbip، وقد تم التعرف من خلال التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عن العام الدراسي ١٤٢٥ -١٤٢٦هـ[1]. يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، حيث بلغت ٣٤ قاعدة بيانات، بنسبة ١٦٪ من المجموع الكلي لمقتنيات مكتبات الدراسة، منها قاعدة الرياضيات، وقاعدة الجغرافيا، وقاعدة الإدارة والاقتصاد، abi/inform global، وقاعدة بيانات الدوريات ulrich، وقاعدة بيانات Seience Direct، وقاعدة بيانات الكتب بوكر Bip وقواعد بيانات المستخلصات، كقاعدة بيانات Lisa، وقاعدة بيانات التربية ERIC، وقاعدة Medline، وقاعدة بيانات الرسائل العلمية Dissertation Abstract، وقواعد النصوص الكاملة مثل Medical Library، وقاعدة بيانات الأحياء Biology Journal، وقد تم معرفة ذلك من خلال التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات للعام الدراسي ١٤٢٥ - ١٤٢٦هـ[2]. يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك

(١) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات للعام الجامعي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ. (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: ١٤٢٦هـ)، تحت الطبع.

(٢) جامعة الملك عبدالعزيز. التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات، مرجع سابق، ١٢ -١٣.

سعود (٣٠) قاعدة بيانات بنسبة (١٤) من المجموع الكلي لمقتنيات مجتمع الدراسة، منها قاعدة بيانات الإدارة والاقتصاد Abi/inform global، وقاعدة الرسائل الجامعية، dissertation abstract، وقاعدة بيانات seience direct، وقاعدة بيانات academic search primier، وقاعدة Georf، وقاعدة Ei Complendex، وقاعدة Eric، وقاعدة Inspec، وقاعدة science journals وقاعدة medical library، وقاعدة web of knowledge full، وقاعدة Ntis، وقاعدة heath and well mess resource، وقاعدة medline، وقاعدة chemical abstract، وقاعدة biology journal، إضافة إلى اشتراك المكتبة في ٢٧ قاعدة للبيانات الببليوجرافية والمستخلصات والنصوص الكاملة على شبكة الإنترنت وبعض اشتراكات المكتبة من الدوريات بأشكالها الإلكترونية على شبكة الإنترنت مثل قاعدة Gole Group، التي يصل عدد العناوين فيها إلى حوالي ٣٦٠٠ عنوان، وقد تم معرفة ذلك من خلال التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات بمكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود للعام الدراسي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ[1]. يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى حيث بلغت (٢٢) قاعدة بيانات، بنسبة ١٠٪ من المجموع الكلي لمقتنيات مكتبات الدراسة منها قاعدة بيانات ovid collection، وقاعدة Ieee/rte، وقاعدة lisa، وقاعدة black well synergy with social sience and human، وقاعدة eric، وقاعدة inspec، وقاعدة biology journal، وقاعدة black well synergy with science medical technology، وقاعدة science direct، وقاعدة library literetuar، وقاعدة oxford journal، وقاعدة kluwer Academic، يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة الطائف حيث بلغت ٢٠ قاعدة بيانات وبنسبة ٩٪ يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة جامعة الإمام

(١) مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود. التقرير السنوي لعمادة شئون المكتبات للعام الجامعي ١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ (مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود: ١٤٢٤هـ)، ٦٧ -٦٨.

محمد بن سعود الإسلامية حيث بلغت ١٧ قاعدة بيانات وبنسبة ٨٪ منها قاعدة بيانات Abi/inform global، وقاعدة Ulrich web، وقاعدة black well synergy with social sience an human، وقاعدة georef، وقاعدة inspec، وقاعدة lisa، وقاعدة eric، يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة الملك فيصل حيث بلغت ١٤ قاعدة بينانات بنسبة ٦٪ من المجموع الكلي لقواعد بيانات مكتبات الدراسة ومنها قاعدة بيانات medline، وقاعدة بيانات chemical absrtact، وقاعدة oxford journal، وقاعدة kluwer academic، وقاعدة black well synergy with social sience and human، وقاعدة black well synergy with science medical technology ، يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة جامعة طيبة حيث بلغت ١٢ قاعدة بيانات بنسبة ٥ ٪ منها قاعدة بيانات Acadimec search primier، وقاعدة eric، وقاعدة black well synergy with social sience and، وقاعدة black well synergy with science medical technology، وقاعدة science direct، يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة جامعة الملك خالد حيث بلغت ٨ قواعد بيانات بنسبة ٣٪ منها قاعدة بيانات Medline، وقاعدة Eric، وقاعدة Acadimec search primier، وقاعدة ovid collection، وقاعدة black well synergy with social sience and، وقاعدة black well synergy with science medical technology، وقاعدة science direct، وقاعدة dissertation abstract، يليها مجموع قواعد بيانات مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، حيث بلغت قاعدتي بيانات، منها قاعدة بيانات lisa، وقاعدة eric، وقد تم معرفة ذلك من التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للعام الدراسي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ[1]، مما سبق نستنتج ما يأتي:

(١) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. التقرير السنوي لعمادة شؤون المكتبات، مرجع سابق، (تحت الطبع).

أ- نستنتج من الجدول السابق أن أكبر عدد من قواعد البيانات الإلكترونية متوافر بمكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تخصصات مختلفة، وأقل مجموعة منها متوافر بمكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ب - هناك قواعد بيانات محددة تشترك فيها وتقتنيها معظم مكتبات الدراسة مثل قاعدة بيانات eric، وقاعدة بيانات lisa، وقاعدة بياناتAbi/inform global ، وقاعدة بيانات black well synergy with social science and human، وقاعدة black well synergy with science medical technology.

ج - بمقارنة المكتبات المشاركة في الدراسة بعضها ببعض يتضح توجه تلك المكتبات بدرجة كبيرة نحو اقتناء قواعد البيانات الإلكترونية في موضوعات العلوم والتقنية بالإضافة إلى الطب، والحاسوب، والهندسة بنسبة كبيرة.

د - إذا نظرنا إلى موضوعات قواعد البيانات بمكتبات مجتمع الدراسة نجد أن هناك مجالات يعتمد فيها بشكل مباشر على المصادر الإلكترونية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى سرعة تحديث المعلومات، واعتماد التدريس والبحث العلمي على هذه المصادر باللغة الأجنبية، وهذا الأمر ظاهر بشكل خاص في موضوع الطب على الرغم من توافر مصادر ومراجع مطبوعة بمكتبات الدراسة إلا أنها كتب دراسية في هذا التخصص ومراجع عامة.

وبسؤال مكتبات الدراسة عن نوع مصادر المعلومات الإلكترونية التي تحتاجها المكتبة؟ كانت الإجابة على النحو التالي:

الجدول رقم (٣٤) نوع المصادر الإلكترونية التي تحتاجها المكتبة

نوع المصادر	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الدوريات الإلكترونية	١٠	١٠٠٪	-	-	-	-	-		-	-
الكتب الإلكترونية	-	-	٥	٥٠٪	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	-	-
الرسائل الجامعية الإلكترونية	-	-	٢	٢٠٪	٣	٣٠٪	٥	٥٠٪	-	-
المعلومات الحكومية الإلكترونية	-	-	٢	٢٠٪	١	١٠٪	-	-	٧	٧٠٪
المعلومات المرجعية الإلكترونية	-	-	١	١٠٪	٤	٤٠٪	٢	٢٠٪	٣	٣٠٪
أنواع أخرى إلكترونية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

باستعراضنا للجدول رقم (٣٤) نجد أن نوع مصادر المعلومات الإلكترونية التي تحتاج إليها مكتبات مجتمع الدراسة، تختلف في درجة أهميتها من مكتبة إلى أخرى، وقد أشارت تلك الدراسة لها على النحو التالي:

١- الدوريات الإلكترونية: أعطت مكتبات الدراسة الأهمية الأولى للدوريات الإلكترونية وبنسبة (١٠٠٪) كمصدر مهم جداً من مصادر المعلومات التي هي بحاجة إليها، وتوافق الباحثة المسؤولين بمكتبات مجتمع الدراسة على هذا الاختيار وبهذه النسبة، على اعتبار أن الدوريات بشكل عام تعتبر من أهم مصادر المعرفة، وذلك لما تتمتع به من حداثة في المعلومات التي تحتويها ومواكبتها لأحدث التطورات في المجالات العلمية والتخصصات المختلفة التي تنشر آخر ما وصلت إليه البحوث في أي مكان بالعالم، وتتضاعف الأهمية حين ترتبط الدوريات بالشكل الإلكتروني في مجال الشبكات العالمية والإنترنت. حيث يمكن لاختصاصي المعلومات استشارة الدراسة الواحدة أو المقالة الواحدة في النشر الإلكتروني وشراء المقالة أو الدراسة الواحدة فقط،

الأمر الذي يؤدي إلى الاقتصاد في نفقات الاشتراك بالدوريات بشكلها الورقي، وبكميات لا تتناسب والطلب عليها. أما في حالة الدوريات الإلكترونية فيكون الدفع والنفقات للمعلومات المطلوبة فقط والتي تلبي حاجة المستفيد تماماً، فالنشر الإلكتروني قد يقلل في التكاليف حيث يُمكن للمكتبات الحصول على مداخل لدور النشر إلكترونياً والاطلاع على جميع الدوريات العلمية الصادرة من دور النشر، إضافة إلى أهمية السرعة في الاسترجاع، والتكشيف الآلي، وإمكان الوصول إليها كوثائق وساط متعددة تجمع بين النص والصوت والصورة الثابتة والمتحركة، وارتباطات تشعبية مع وثائق أخرى منشورة عبر الإنترنت، إضافة أيضا إلى وجود عدد من الدوريات الإلكترونية التي يمكن الاطلاع عليها عبر الإنترنت مجاناً. ومن هنا توافق الباحثة مجتمع مكتبات الدراسة على إعطاء الدوريات الإلكترونية هذه المرتبة وبهذه النسبة العالية من بين أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية التي تحتاج إليها.

٢. الكتب الإلكترونية: أعطت خمس مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٥٠٪ الكتب الالكترونية المرتبة الثانية من حيث الأهمية والحاجة إليها بين أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية، وقد يرجع السبب في ذلك إلى سلوك الباحثين في البحث عن المعلومة، الذي يعتمد في الغالب على الكتب كمصدر من مصادر المعرفة المفضلة لديهم، خاصة في المملكة العربية السعودية، فقد أثبت كثير من الدراسات هذا السلوك، منها دراسة نسيم الصمادي[1] بعنوان :(الاستشهادات المرجعية ودورها في البحث: دراسة تطبيقية في بحوث الأنظمة في معهد الإدارة العامة، فقد أثبتت نتائج هذه الدراسة أن ٧٠٪ من الباحثين يفضلون الرجوع إلى الكتب كمصدر للمعلومة بالدرجة

(١) نسيم الصمادي. (د.ت). الاستشهادات المرجعية ودورها في البحث: دراسة تطبيقية في بحوث الأنظمة .-الرياض: معهد الإدارة العامة.

الأولى من بين مصادر المعلومات، وهناك دراسة أخرى لعائشة الذبياني[1] بعنوان : (تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في رسالة الماجستير في المكتبات المجازة من جامعات المملكة العربية السعودية أثبتت نتائجها أن سلوك الباحثين تتجه نحو تفضيل الكتب كمراجع أساسية للحصول على المعلومات. وترجح الباحثة في أن يكون السبب أيضاً في إعطاء مجتمع الدراسة الكتب الإلكترونية هذه الأهمية قد يعزى إلى انخفاض أسعارها مقارنة بأسعار الكتب الورقية، وما ينطبق أيضاً على تكلفة الدوريات والاقتصاد في النفقات والتكاليف ينطبق أيضاً على الكتب الإلكترونية، إضافة إلى التوفير في الكثير من المبالغ التي كانت تصرف في إجراءات التزويد وطلب المطبوعات من الكتب، وأجور الشحن والنقل، ونفقات الإجراءات الفنية، وكلفة التجليد إضافة إلى أهمية السرعة في استرجاع المعلومات، حيث يمكن طلب الكتب وتحميلها إلكترونياً، كما يمكن تأجيل الطلب لحين حاجة المستفيد، وذلك لسهولة إجراءات الطلب والتحميل، كذلك إمكانية شراء الكتب الإلكترونية وإعارتها حال طلب المستفيد لها. أما باقي مكتبات الدراسة فقد أشارت إلى أهمية الكتب الإلكترونية بنسب متفاوتة وضئيلة كل حسب حاجته إليها، وقد يعزى الأمر في ذلك إلى عدم إقبال المستفيدين في الوقت الراهن بمكتبات الدراسة على القراءة من الشاشة.

٣ـ الرسائل الجامعية الإلكترونية: أعطت خمس مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٥٠٪ الرسائل الجامعية الإلكترونية المرتبة الرابعة من حيث الأهمية والحاجة إليها، وترجح الباحثة إعطاء هذه المرتبة لهذا النوع من مصادر المعلومات قد يرجع إلى

(١) عائشة الذبياني. تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في رسائل الماجستير المجازة من أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات السعودية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير (جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، قسم المكتبات والمعلومات، ١٤١٣هـ ، ١٤٣.

ارتفاع أسعارها الذي قد لا يتناسب مع حجم الطلب عليها واستخدامها من قبل المستفيدين؛ إضافة إلى توافرها باللغة الأجنبية التي تعد عائقاً كبيراً بالنسبة لمعظم المستفيدين.

٤. المطبوعات الحكومية الإلكترونية: أعطت سبع مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٧٠٪ المطبوعات الحكومية الإلكترونية المرتبة الخامسة من حيث الأهمية والحاجة إليها، وترجح الباحثة إعطاء هذا النوع من مصادر المعلومات هذه المرتبة وبهذه النسبة البعيدة قد يرجع إلى قلة الطلب عليها من قبل المستفيدين في المكتبات المشاركة في الدراسة، خاصة وأنها متاحة باللغة الأجنبية ولا يرجع إليها إلا قلة من المستفيدين.

٥. المجموعات المرجعية الإلكترونية: أعطت أربع مكتبات من مجتمع الدراسة بنسبة ٤٠٪ المجموعات المرجعية الإلكترونية المرتبة الثالثة من حيث الأهمية والحاجة إليها. وقد يرجع السبب في ذلك لأهميتها كمصدر من مصادر المعلومات المهمة بالنسبة للمكتبات الجامعية، لما تقدمه من الأفكار الأساسية والشاملة في الموضوعات إضافة إلى سرعة الاسترجاع، وإمكانية البحث لعدد من المستفيدين في وقت واحد؛ إضافة إلى توفيرها للحيز المكاني الذي كانت تشغله المجموعات التقليدية. كذلك أشارت باقي المكتبات مجال الدراسة وبنسب متفاوتة من حيث أهمية المجموعات الإلكترونية بالنسبة لكل مكتبة من كتبات الدراسة، وقد يرجع السبب في هذا الاختلاف إلى طبيعتها من حيث بطئها في تحديث المعلومات بها والذي يتم في الغالب كل عشرة أو خمسة عشر عاماً، وكذلك قلة الطلب عليها.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات